تدويل التعليم: أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية

د. محمد إبراهيم عبد العزيز إبراهيم خاطر

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس

الملخص:

استهدفت الدراسة تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء تدويل التعليم، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج المقارن، ولقد استعرضت الدراسة مبررات حركة تدويل التعليم الجامعي عالمياً، ملامح العلاقة بين الميزة التنافسية للجامعات وتدويل التعليم بها، أهم النماذج العالمية في تدويل التعليم الجامعي، ولقد انتهت الدراسة بتقديم متطلبات لتدويل التعليم الجامعي في مصر لتحقيق الميزة التنافسية.

الكلمات المفتاحية: تدويل التعليم– الميزة التنافسية.

Abstract

The study aimed at achieve the competitive advantage of Egyptian universities in the light of the internationalization of education. The study used the comparative method .

The study treated justifications movement internationalization of higher education globally, features of the relationship between the competitive advantage of the internationalization of education and universities, the main global models in the internationalization of higher education, The study is over to provide the requirements for the internationalization of higher education in Egypt to achieve a competitive advantage

Keywords: Internationalization of Education - Competitive Advantage

القسم الأول: الإطار العام للدراسة:

مقدمة:

شهد التعليم الجامعي في الألفية الثالثة جملة من التغييرات نتيجة لتأثره بتداعيات العولمة Globalization السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتقنية، والتي تمثلت في مظاهر عديدة جعلته يخرج عن عزلته المحلية إلى الانفتاح على دول وشعوب العالم، وتبرز مظاهر وتداعيات العولمة على التعليم الجامعي فيما يلي: ازدياد الحراك الأكاديمي والمهني في مؤسسات التعليم العالي بين الطلبة والأساتذة والباحثين، الذين يعملون خارج بلادهم في مختلف أقطار العالم، وتصدير التعليم العالي من خلال عديد من البرامج والمناهج التعليمية التي تؤدي إلى الحصول على شهادات عملية أو دورات تدريبية متقدمة تتماشي مع متطلبات سوق العمل والزيادة والتنوع في مؤسسات التعليم العالي، وذلك بفضل التكنولوجيا الحديثة سواء المرئية أم المسموعة، وكذلك التقدم في مجال الاتصال وثورة الانترنت والأجهزة الذكية، تزايد عدد روابط التعليم العالي في العالم وتنامي التعاون الدولي بين الجامعات في العالم (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم –الإيسيكو، 2008، ص ص 196-197).

وفي سياق متصل حددت الوثيقة التوجيهية لليونسكو UNESCO 2004 أبرز تداعيات العولمة على التعليم العالي في بروز أطراف جديدة تقوم بتوفير التعليم مثل: الشركات المتعددة الجنسيات وجامعات الشركات وشركات الاتصالات ووسائل الإعلام وظهور أشكال جديدة؛ لتوفير التعليم تشمل التعليم عن بعد والتعليم الافتراضي، وما يتبع ذلك من تنوع أكبر في المؤهلات والشهادات العلمية (يوسف سيد محمود، ص 36).

الأمر الذي أدى إلى الشروع في إصلاح التعليم العالي في معظم دول العالم؛ بسبب الاتجاه الواسع نحو استخدام التقنيات الاتصالية والشبكات المعلوماتية للتعليم عن بعد، ومع الخصخصة المتنامية لقطاع التعليم والبحث العلمي، والشروع في استقطاب العلماء، وظهور التحالفات الجامعية العلمية العالمية المتمركزة حول المشروعات البحثية العملاقة باعتبارها استراتيجيات أطلقتها الدول استجابة لتأثيرات وتداعيات التغيرات العالمية المعاصرة، والتي امتدت لتؤثر على منظومة التعليم الجامعي والعالي؛ تنامت حركات تدويل Internationalization التعليم الجامعي والعالي (فرانسيسكو لوبيز، 2003، ص 11).

ويعتبر التدويل أحد أهم التوجهات المعاصرة في التعليم العالي، بل أصبح مصطلح التدويل واحداً من بين أبرز المفردات الشائعة الاستخدام لدى الجامعات في كافة أرجاء العالم باعتباره مدخلاً رئيساً لمواجهة تأثيرات العولمة؛ حيث تؤكد دراسة رابطة أساتذة الجامعات الأجانب بالولايات المتحدة الأمريكية، (Association of International Educators 2013, p.33)، ودراسة نايت (Knight, 2003, p.18) على أن المدخل الرئيسي الذي تتبناه الجامعات حول العالم لمواجهة التأثيرات المتلاحقة للعولمة هو القيام بعمليات واعية ومقصودة؛ لإضفاء الطابع الدولي والمتعدد الثقافات على فلسفة وعمليات ومخرجات منظومة التعليم العالي، وهي العملية التي اصطلح على تسميتها التدويل.

وقد اعتبرت اليونسكو التدويل أهم التحديات الكبرى التي تواجه التعليم العالي؛ باعتباره سمة ملازمة للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، مما يوجب على مؤسسات التعليم العالي الاتجاه نحو الانفتاح والتبادل الثقافي والمشاركة العلمية والبحثية وإدارة شئون الحراك الدولي للطلبة وأعضاء هيئة التدريس وبرامج التعاون التعليمي والبحثي المشترك وتفعيل اتفاقيات التوأمة والتعاون والشراكة مع الجامعات المتميزة، والالتزام بالمعايير العالمية والممارسات الجيدة السائدة في الجامعات المتقدمة والعريقة (محمد أحمد عوض، 2002، ص 88).

وفي سياق متصل، هناك ارتباط بين التدويل وتحقيق الميزة التنافسية والريادة العالمية للجامعات أكدتها دراسة (Zaharia Gibert, 2005, p.3) ودراسة (Paul, 2014, p.166) حيث يسهم التدويل في أن تكون للجامعات مكانة علمية مرموقة وقدرة تنافسية مع الجامعات العالمية، الأمر الذي يترتب عليه جعل استخدام استراتيجيات التدويل بفاعلية أحد عوامل تعجيل تحويل الجامعات إلى جامعات عالمية المستوى، حيث تتعامل بنجاح مع التغيير الكبير في التركيبة الطلابية التي يكون من أبرز مميزاتها التنوع الكبير في الأعمار والجنسيات والخلفيات الثقافية والاجتماعية.

ولذلك فقد توجهت دول عدة نحو تدويل قضايا التعليم والتوسع في دائرة التربية الدولية لتشمل كافة مراحل التعليم، وعلى وجه الخصوص التعليم العالي قناعة من مفكريها أن تدويل التعليم يمثل أحد أهم الصيغ التجديدية لتحقيق التنافسية والريادة بالتعليم الجامعي والعالي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

استشعاراً للتحديات والفرص التي تفرضها البيئة العالمية المعاصرة على التعليم العالي بمصر، اتجهت سياسة تطوير التعليم العالي المصري نحو إضفاء البعد الدولي على خططها لتحقيق تعليم جامعي ينافس على الريادة، ويسهم في بناء مجتمع المعرفة ويلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (وزارة التعليم العالي بمصر، 2012، ص 14).

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك عديداً من المشكلات التي تحول دون تطبيق تلك الرؤية مثل: ضعف التخطيط الاستراتيجي وغياب الرؤية والثقافة التنظيمية اللازمة لدعم توجهها نحو العالمية (رضا المليجي، 2009، ص 269)، وضعف استثمار الانفتاح الأكاديمي الخارجي لكافة دول العالم سواء من العلاقات الأكاديمية مع المؤسسات والهيئات الدولية، أو إقامة الجامعات لعلاقات من نظرائها في البلدان حتى المجاورة منها عربياً وأجنبياً (على ليلة، 2004، ص 115). هذا إلى جانب تركيز الجامعات المصرية على التدريس وتخريج

الكوادر؛ مما ترتب عليه عدم تواجدها بشكل لائق في التصفيات العالمية للجامعات (فريد رجب النجار، 1998، ص 33)، مع قلة الفرص المتاحة أمام أعضاء هيئة التدريس لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة في الجامعات العالمية (رجاء إبراهيم سليم، 2005، ص25). ويضاف إلى ذلك ضعف التوجه نحو إدخال البعد الدولي في المقررات الدراسية (محمد حسنين العجمي، 2003، ص 86).

وخلاصة ما سبق فإن الجامعات المصرية تواجه تحديات عديدة من أهمها: المنافسة العالمية على جودة الخريجين، الحراك التعليمي الدولي، التصنيف العالمي للجامعات، التحول نحو اقتصاد المعرفة وذلك كله يحتاج إلى استخدام استراتيجيات مقصودة لتدويل خططها وأهدافها وأنشطتها؛ سعياً لتحقيق الميزة التنافسية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

ومن هنا تستهدف الدراسة الحالية الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء تدويل التعليم؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مبررات حركة تدويل التعليم الجامعي عالمياً؟
2. ما ملامح العلاقة بين الميزة التنافسية للجامعات وتدويل التعليم بها؟
3. ما أهم النماذج العالمية في تدويل التعليم الجامعي؟
4. ما متطلبات تدويل التعليم الجامعي في مصر لتحقيق الميزة التنافسية؟

منهجية الدراسة:

في ضوء طبيعة المشكلة وأهدافها، تتبع الدراسة المنهج المقارن والذي يعتمد على وصف الظاهرة التعليمية وتحليلها ثقافياً والتفسير المقارن لها، وكذلك في استشراف مستقبلها (بيومي محمد ضحاوي، 2010، ص 45).

وتقتصر حدود الدراسة على قضية تدويل التعليم بالجامعات وعلاقة ذلك بتحقيق الميزة التنافسية، من خلال تحليل بعض خيرات الجامعات الأجنبية ذات الصلة بموضوع الدارسة مع محاولة الإفادة منها بمصر.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في :

- أنها تتماشي مع التوجه نحو رفع القدرات التنافسية لمؤسسات التعليم الجامعي؛ لكونها مؤسسات تنموية بالمجتمع، ومن ثم فإن أي تطوير بها ينعكس بدوره على المجتمع ككل.
- مواكبة الدراسة لتوجهات الخطط الإستراتيجية للجامعات المصرية؛ حيث أكدت تلك الخطط على ضرورة مواجهة العولمة بتحقيق التميز والتوجه نحو العالمية، وتحقيق الجودة والاعتماد، ودعم التنافسية بين الجامعات محلياً وعالمياً، وتطوير البحث العلمي وتطبيق نظم الحوكمة المؤسسية.
- اهتمام عديد من المنظمات والهيئات الدولية بقضية تدويل التعليم الجامعي، وعلاقة ذلك بفعالية الجامعات على المستوى الدولي، وإصدارها تقارير سنوية تشتمل على مؤشرات لتصنيف دول العالم، ومن هذه المنظمات (المعهد الدولي للتنمية الإدارية، المنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الدولي)، بالإضافة إلى الاهتمام العالمي بالترتيب الأكاديمي للجامعات والذي يؤكد على أهمية وجود البعد الدولي والمشاركة العالمية للجامعات كمؤشر لتحقيق الريادة والفعالية الدولية.

مصطلحات الدراسة:

1- تدويل التعليم Internationalization of Education:

جاء في المعجم الوسيط لفظ دولي مقابلا لجعل الأمر دولياً، أي يقوم على أساس التعاون بين الدول (مجمع اللغة العربية، 1998، ص 441). ويتضمن انتهاج نهج دولي مبني على إقامة علاقات أساسها الاحترام والتعاون المتبادل بين الدول بغض النظر عن اختلاف نظمها السياسية ومواقعها الجغرافية المحددة (نزية قسيس وتريزانجل، 1999، ص 286).

ويعرف تدويل التعليم الجامعي على أنه "سمة محددة للجامعات تتضمن التغير Organizational، وتحديث المنهج Curriculum Innovation التنمية المهنية لهيئة التدريس Staff Development، وحراك الطلبة Student Mobility بغرض تحقيق التميز في التدريس والبحث (Rudzri, 2004, p.421.

ويتمثل التعريف الإجرائي المستخدم من قبل برنامج منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون (2010) The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)، بالاشتراك مع البنك الدولي World Bank للتدويل على أنه عملية إضافة بعداً دوليا علي الوظائف الثلاثة لمؤسسات التعلم العالي، والتي تتمثل في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

كما يعرف تدويل التعليم الجامعي بأنه عملية إدخال للرؤية الدولية في نظام الجامعة، وهي رؤية مستمرة، ومتوجهة نحو المستقبل، ومتداخلة التخصصات، وتؤيدها القيادة، حيث يتولي المديرون فيها بناء رؤية مؤسساتية، وحفز الأفراد في كل من وحدات الشئون الأكاديمية، وشئون الطلبة من أجل تغيير النظام الكلي، و التفكير بطريقة عالمية، وتعاونية. وفي الوقت ذاته الاستجابة للتغيرات البيئية متعددة الأبعاد في المجالات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، وهي بذلك طريقة تتكيف بها المؤسسة مع بيئة خارجية دائمة التغير والتنوع لتصبح أكثر اهتماما بالعالمية (Black, 2010, p.3).

وفي تعريف آخر يقصد بتدويل التعليم الجامعي، الوعي بالعلاقات وفاعليتها داخل وبين الثقافات من أجل تحقيق هدف نهائي يتمثل في الفهم المتبادل عبر الحدود الثقافية (Knight, 2013, p.14)

ووفقا لما ترمي إليه الدراسة يمكن تعريف تدويل التعليم الجامعي على أنه إستراتيجية طويلة المدى لإقامة علاقات وروابط خارجية، بغرض حراك الطلبة والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والتجديد في المناهج وتحديثها، ودعم المشروعات البحثية بين الدول.

2- الميزة التنافسية Competitive Advantage:

تعرف الميزة التنافسية بأنها خاصية أو مجموعة خصائص تمتلكها المؤسسة، وتميزها عن غيرها من المؤسسات، بحيث تحقق لها موقفاً قوياً تجاه مختلف الأطراف (على السلمي، 2003، ص 207). وتنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى توظيف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك التي تم استخدامها من قبل المنافسين، وهي تأتي من خلال تقديم وتطوير خدمات جديدة من خلال قدرات التعلم ورقابة السوق (معالي فهمي حيدرة، 2007، ص4).

وعرفت الميزة التنافسية بأنها قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات المماثلة والعاملة في نفس النشاط (رضا إبراهيم صالح، 2009، ص 27).

ويرتبط تحقيقها ببعدين أساسيين هما القيمة المضافة لدى المستفيدين، وقدرة المؤسسة على تحققي التميز، وهي أيضاً ميزة تمثل عنصر التفوق في المؤسسة، يتم تحقيق في حالة إتباعها لإستراتيجية من استراتيجيات التنافس المعاصرة (محمد حسنين العجمي، 2011، ص5).

إن الميزة التنافسية من منظور استراتيجي تمثل المجال الذي تتمتع فيه المؤسسة بقدرة أعلى من المؤسسات المناظرة في استغلال الفرص الخارجية، أو الحد من أثر التهديدات، وتنبع هذه القدرة من استثمار المؤسسة لمواردها المادية أو البشرية أو الفكرية، فقد تتعلق بالجودة أو بالتكنولوجيا أو القدرة على تخفيض التكلفة أو الكفاءة التسويقية (علي ثجيل وسليمة طباييبة، 2013، ص ص 130- 131).

وثمة تأكيد بأن الميزة التنافسية هي المهارة أو التقنية أو المورد المتميز، الذي يتيح للمؤسسة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز (عاشور مزريق ونعيمة قويدري، 2014، ص 16).

والميزة التنافسية تعني أن المؤسسة قادرة على إنتاج خدمات أو منتجات يعطيها المستفيدون قيمة أكبر من تلك التي يعطونها للجامعات المناظرة، كما أنها تنتج خدماتها ومنتجاتها بتكلفة أقل من المؤسسات الأخري المنافسة لها (Hoffman, 2014, p.407).

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن تعريف الميزة التنافسية في التعليم الجامعي إجرائياً بأنها جملة العناصر التي تحقق التفوق والسبق لجامعة على نظيراتها في سوق التعليم العالمي، من خلال استراتيجيات ريادية متميزة في جميع مجالاتها ووظائفها.

الدراسات السابقة:

تتضمن الدراسات السابقة عدداً من الدراسات العربية والأجنبية مرتبة ترتيباً زمنياً تصاعدياً، وهي:

1- دراسة (إيمان مصطفي محمد، 2000) بعنوان:" دراسة مقارنة لاتجاه التربية الدولية في الجامعات الأمريكية والجامعات المصرية.

استهدفت الدراسة التعرف على مفهوم التربية الدولية، ومدي توظيفه لتحقيق أهداف التعليم الجماعي، وكذلك جهود اليونسكو في تدعيمها، وأهدافها وصيغها في الجامعات المعاصرة، وكذلك تحليل خبرات بعض الجامعات الأمريكية في تطبيق اتجاه التربية الدولية كنموذج متقدم، تمهيداً لاستخلاص إجراءات تفيد في تفعيل اتجاه التربية الدولية في الجامعات المصرية بما يتناسب مع أوضاعها الثقافية. وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: إن تحقيق اتجاه التربية الدولية في الجامعات يتم من خلال وجود بني هيكلية واضحة لهذا الاتجاه، وتقديم أنشطة تعليمية تساعد على تطبيقه، وتقديم العديد من الخدمات للطلاب الدوليين.

2- دراسة (سعيد طه محمود، 2000) بعنوان:" الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي العوامل والملامح والمتطلبات".

استهدفت الدراسة تحليل مفهوم تدويل التعليم العالي، وكذلك التعرف على العوامل والمبررات التي استدعت تدويله، وأيضاً تحليل أهم ملامح تدويل التعليم والتي تمثلت في: التعاون الأكاديمي الدولي في مجال التعليم العالي، والحراك الأكاديمي الدولي في مجال التعليم العالي، وأخيراً تطوير برامج التعليم العالي وأنشطة لتكون ذات طابع دولي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: إن هناك مجموعة من العوامل والمبررات التي استدعت عمليات التدويل للتعليم العالي، التي تمثلت بصورة أساسية في العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وقد أكدت الدراسة على عدة متطلبات للتعامل مع ما تثيره حركة تدويل التعليم العالي، من قضايا وتحديات، من أهمها: تشجيع إسهام التعليم العالي في برامج ومشروعات التعاون الدولي، تشجيع الحراك الأكاديمي لكل من الطلاب والمعلمين والباحثين.

3- دراسة (محمد أحمد عوض، 2002) بعنوان:" دراسة مقارنة لبرامج التربية الدولية في كل من مصر واليابان والولايات المتحدة الأمريكية".

استهدفت الدراسة التعرف على أهداف وسمات البرامج المختلفة في مجال التربية الدولية، وكذلك توضيح دور المؤسسات والهيئات والجهات الراعية لبرامج التربية الدولية الراهنة، في مصر واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، والتعرف على نوعية المشاركين والمستفيدين من برنامج التربية الدولية في دول المقارنة، والوقوف على الأساليب المتبعة في تحقيق برامج التربية الدولية في دول المقارنة، وصولاً إلى وضع تصوراً مقترحاً لتطوير عمل برامج التربية الدولية وآلياتها في جمهورية مصر العربية، بما يجعلها مسايرة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين. وقد استخدمت الدراسة منهج بيريداي المقارن، وتوصلت الدراسة على أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين برامج التربية الدولية وقضايا الأمن والدفاع والتفوق السياسي والاقتصادي في كثير من الدول.

4- دراسة (إيمان مصطفي محمد، 2004)، بعنوان:" التبادل التعليمي بين الجامعات كمدخل لتحقيق التفاهم الدولي في كل من أمريكا واليابان ومصر":

استهدفت الدراسة التعرف على أهداف التبادل التعليمي ودوره في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وتطوير التعليم الجامعي، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، واقتصرت الدراسة في حدودها على اختيار جامعة الأزهر بمصر كنموذج لعرض برامج التبادل التعليمي بها، وجامعة بيردوPurdue University بالولايات المتحدة، وجامعة طوكيو of University Tokyoباليابان. ومن أهم نتائج الدراسة أن الأشكال الرئيسة للتبادل التعليمي تتمثل في تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتقديم برامج دولية للتعلم عن بعد. وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتفعيل التنسيق بين الجهات المسئولة عن الإشراف على برامج التبادل التعليمي.

5- دراسة (رجاء إبراهيم سليم، 2005)،بعنوان:" سياسة الابتعاث للخارج":

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أهمية الابتعاث المصري للخارج من حيث نشأته، وتكلفته وعوائده، وكذلك التعرف على الأجهزة المعنية بصياغة سياسة الابتعاث للخارج وبتنفيذها، والتعرف على نظام الإيفاد وخططه، وأخيراً المشكلات التي تواجه تنفيذ خطط الإيفاد، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وقدمت الدراسة عدة مقترحات لتعظيم دور البعثات في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والنهوض بالتعليم العالي وخدمة المجتمع، من أهمها: توفير النشرات الخاصة بالدراسة في الجامعات بالخارج من خلال السفارات والمكاتب الثقافية المصرية بالخارج، والاقتصار على إيفاد مبعوثين في التخصصات النادرة والتي تتلاءم مع الاحتياجات الفعلية والملحة للجامعات والمطلوبة وفقا لخطط التنمية، اتخاذ الضمانات اللازمة لعودة المبعوثين بعد انتهاء الغرض من الإيفاد.

6- دراسة تيم تربين وزملائه (Turpin & Others, 2007) بعنوان:" تدويل التعليم العالي: تطبيقاته بأستراليا وعملاء التعليم بها".

" The Internationalization of Higher Education :Implications for Australia and its Education Clients"

استهدفت الدراسة عقد مقارنة بين المؤسسات التعليم العالي الأسترالية- والتي تفتح أبوابها للطلاب الأجانب الوافدين إليها، فيما تقدمه من خدمات لهؤلاء الطلاب في مقابل ما تقدمه من خدمات للطالب المواطن، وتفترض الدراسة أن عملية العولمة تسهم في تحقيق تقدم تربوي واقتصادي غير متوازن، مما قد يضعف النظم التربوية في الدول الأكثر فقراً. وقد توصلت الدراسة إلى أن التدويل يعتبر ناتجاً وعاملاً مسهماً في العولمة، وأن الجامعات في استراليا قد تجاوبت مع تحديات العولمة بتبنيها مبادئ واستراتيجيات عملية جديدة، وأنها تنتهج نهج تسويقي للتعليم الجامعي وتسعي إلى ملاحقة الأسواق الدولية في جذب المزيد من الطلاب الأجانب إليها.

7–دراسة تشلدرس (Childress, 2009)"، بعنوان: خطط التدويل في مؤسسات التعليم العالي"Education "Internationalization Plans for Higher Institutions:

استهدفت الدراسة التعرف على الاتجاهات العامة لتدويل التعليم الجامعي واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى تعدد مجالات تدويل التعليم الجامعي، لتشمل: التبادل الطلابي وبرامج الدراسة بالخارج، الدراسة باللغة الأجنبية، التعاون في مجال المناهج، وإضفاء البعد الدولي عليها، تطوير شبكات المعلومات بين الجامعات، تأسيس مشروعات للبحث العلمي المشترك، إقامة مشروعات للنشر المشترك. وخلصت الدراسة بالتأكيد على تعزيز التفاهم والتعاون الدولي، نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدماً إلى الدولة الأقل تقدما.

8– دراسة ديزمبو (Dzvimbo, 2013)، بعنوان:" العولمة وتدويل التعليم العالي في إفريقيا جنوب الصحراء".

"Globalization and the internationalization of Higher Education in sub-Saharan Africa"

استهدفت الدراسة التعرف علي الواقع الحالي لإسهامات نظم التعليم العالي في مجالات التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف، والقضايا المرتبطة بهذا الجانب، وقد توصلت الدراسة إلى طرح عدة نشاطات يمكن أن يؤخذ بها لتحقيق التعاون الدولي بين جامعات ومؤسسات التعليم العالي، ومن بينها: العمل على دعم المؤسسات الإقليمية القائمة فعليا والتي تعمل في مجال التعليم العالي، مثل اتحاد مجالس البحث العلمي، وتفعيل دورها إلى تطوير وتنفيذ البرامج والنشاطات المشتركة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وحث الجامعات ومؤسسات التعليم العالي اتخاذ الإجراءات العملية للربط فيما بينها في إطار من التوأمة الجامعية متعددة الأطراف وذلك للاستفادة المشتركة من الموارد والإمكانات والمرافق المتوفرة لها.

9- دراسة بول(Paul, 2014) بعنوان:" تدويل التعليم العالي: استراتيجيات التطبيق".

"Internationalization of Higher Education: Strategic Implication"

استهدفت الدراسة تطبيق نموذج الإدارة الإستراتيجية على تدويل مؤسسات التعليم الجامعي، وذلك باعتبار أن هذا النموذج أداة تحليلية مفيدة في فهم عملية تطبيق تدويل التعليم داخل مؤسسات التعليم الجامعي. وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعات تحتاج إلى أن تتكيف إذا كانت تريد أن تتجنب الانحدار والتقادم، وفي هذه الحالة، تصبح الحاجة إلى التدويل أمراً ملزماً، إن حراك الطلاب يمثل بعداً هاماً من الأبعاد الأخرى للتدويل، وبصفة خاصة من تجديد وتحديث المناهج، وتنمية أعضاء هيئة التدريس، كذلك أكدت الدراسة على بعض العوامل الهامة لنجاح التدويل من بينها: الاتجاه الإيجابي من جانب هيئة التدريس تجاه عملية التدويل، وجود الدعم الفعال من جانب الإدارة العليا، وجود مؤسسات مشاركة جيدة، وجود هيئة تدريس ذات خبرة بالتدريس في الخارج.

تعليق عام علي الدراسات السابقة:

إن استقراء الدراسات السابقة يقود إلى استخلاص عدة معطيات من بينها:

- أن الجامعات تحتاج في ظل عالم سريع ودائم التغيير أن تتكيف مع مجتمعها العالمي، وفي هذه الحالة تصبح الحاجة إلى التدويل أمراً ملزماً، ومطلباً مهماً وضرورياً.
- أن هناك اتجاهاً قوياً ومتنامياً لتدويل التعليم العالي، ولا يقتصر ذلك فقط علي علميات التدريب والتدريس والبحث، بل والتخطيط لنظم المؤسسات وإداراتها.
- تعدد مجالات تدويل التعليم الجامعي، ومن بينها: التبادل الطلابي، وبرامج الدراسة بالخارج، والدراسة باللغة الأجنبية، والتعاون في مجال المناهج، وإضفاء البعد الدولي

عليها، وتطوير شبكات المعلومات بين الجامعات، وتأسيس مشروعات للبحث العلمي المشترك، وإقامة مشروعات للنشر المشترك.

- إن هناك عدة عوامل هامة لنجاح التدويل، من بينها: الاتجاه الإيجابي من جانب هيئة التدريس تجاه عملية التدويل، وجود الدعم الفعال من جانب الإدارة العليا، وجود مؤسسات مشاركة جيدة، وجود هيئة تدريس ذات خبرة بالتدريس بالخارج.
- أن مصر تهتم بتطبيق برامج للتبادل ومن أكثرها عقد اتفاقيات للتعاون بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية.

القسم الثاني: الإطار النظري للدراسة:

ويشتمل على العناصر التالية:

أ- طبيعة تدويل التعليم الجامعي وأهدافه:

يعد تدويل التعليم الجامعي مطلباً حيويا لكثير من الدول؛ لارتباطه بالجوانب القومية وسيادة الدولة، فمن الناحية التاريخية كان الاهتمام بإضفاء البعد الدولي والاهتمام بالتعاون الدولي بين الجامعات من الناحية السياسية. يفيد السياسة الخارجية وخاصة فيما يتعلق بالأمن القومي والسلام بين الدول- وعلى الرغم من أن ذلك مازال له اعتبار اليوم، إلا أنه لم يعد يشغل ذات الأهمية، فأصبحت هناك أدوار وأهداف أخرى يرجي تحقيقها، تتمحور حول اعتبار تدويل التعليم الجامعي وسيلة للحفاظ على الهوية والثقافة القومية، وآلية يمكن من خلالها تحقيق التميز والقدرة على التنافس في ظل النظام العالمي الجديد (محمد حسنين العجمي، 2007، ص 65).

ولقد أرتبط بمفهوم تدويل التعليم العالي مفاهيم جديدة منها مفهوم الحراك الأكاديمي Academic Mobility الذي يعرف بأنه فترة الدراسة والبحث في دولة غير البلد

الأصلي للطالب والهيئة التدريسية الأكاديمية، وتكون هذه الفترة مدة زمنية محددة على أن يعود الطالب أو عضو هيئة التدريس لبلده بعد انتهاء تلك الفترة (Crossley, 2000, p.36).

ويكتسب تدويل التعليم الجامعي أهميته باعتباره استجابة لعالم متغير، حيث أصبح من أبرز أهداف التعليم الجامعي في الوقت الراهن– تضمين البعد الدولي في وظائفه، وقد تمثلت هذه الأهمية في اعتباره أحد السمات التي تحدد مكانة التعليم الجامعي وأداءه علي المستويات المحلية والوطنية والدولية. ويؤكد هذا التطور الإجمالي والإيجابي، ظاهرة توسع عدد الطلبة والمدرسين، والباحثين الذين يدرسون ويعيشون ويتواصلون في سياق دولي (Crossley, 2000, p.39) .

ومن هنا يمكن النظر إلى التدويل على أنه عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تقديم خبرة تربوية في إطار بيئة تتكامل تكاملاً حقيقاً مع المنظور العالمي.

وتتعدد أهداف تدويل التعليم الجامعي لتشمل ما يلي (Altbach & Knight, 2007,pp.28-29 : (وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، 2011، ص4)، (جامعة السلطان قابوس، 2012، ص 8)، (شيلا تراهير، 2013، ص 204):

- تعزيز وتسهيل إقامة مقررات مشتركة بين الجامعات داخل الدولة الواحدة ومن دولة إلى أخرى. فقد ظهرت مقررات مشتركة لأنظمة ماجستير بين ثلاث أو أربع جامعات من دول مختلفة، حيث يمكن للطالب متابعة قسط من المقرر بجامعة وإتمامه بالجامعة الأخرى وربما بلغة أخرى إن أراد.
- التوسع في إقامة المشروعات البحثية التي تخدم المجتمعات في إطار عالمي.
- دعم البحوث المشتركة بين الجامعات وإعطاء فرصة للأساتذة من جامعات مختلفة.

- تحقيق التنافسية بين الجامعات من أجل استقطاب الطلبة مما يؤدي إلى الحرص على الجودة وتقديم أفضل عروض الخدمات التعليمية.
- طرح برامج عالمية في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- إنشاء شبكات للتعاون في مجال التعليم العالي، ومؤسسات البحوث داخل الإقليم الواحد أو فيما بين الأقاليم المختلفة.
- تطوير مراكز للدراسات المتخصصة والبحوث المتقدمة عن طريق المساندة الدولية، وذلك للربط بين الاحتياجات التدريبية والبحثية عبر الحدود القومية.
- التوسع في البعد الدولي بالتعليم العالي، ووضع استراتيجيات واضحة لذلك.

وتأسيساً على الأهداف السابقة، فإن تدويل التعليم الجامعي يتضمن عديداً من الأنشطة والمجالات ومن أمثلتها حراك الأفراد، تضمين البعد الدولي في المناهج، تعليم اللغات الأجنبية.. وغيرها، ويرجع استخدام مصطلح التدويل إلى توافر واحد أو أكثر من هذه الأنشطة. على أن يتم تحديد العناصر الأكثر أهمية في عملية التدويل وفقاً للأهداف والمبادئ المرجو تحقيقها وأيضاً الموارد والخبرات المتاحة لكل مؤسسة على حدة والتي تتأثر بدورها بمختلف القطاعات المعنية بهذه العملية.

والتدويل عملية مستقبلية، متداخلة التخصصات، وتشاركيه؛ إذ يتم التعاون الدولي لتدويل التعليم الجامعي، على اهتمام مشتركة، وأهداف واضحة، وثقة متبادلة، وإجراءات مرنة، إلى جانب الاعتراف والدعم المتبادل وإقامة التحالفات والشراكات الإستراتيجية بين الجامعات ومنظمات الأعمال داخل الحدود القومية وخارجها، مع الاعتراف بالفروق الثقافية والحضارية واحترامها بين الشركاء.

ب- مبررات ظهور حركة تدويل التعليم العالي:

تتعد العوامل والدوافع الداعية للتوجه نحو تدويل التعليم الجامعي والعالي، وذلك كما يلي:

1- ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

ويستلزم ذلك من الجامعات تطوير وظائفها وأساليب عملها من أجل حدوث مزيد من التغيير في طرائق تكوين المعارف واكتسابها ونقلها، وأن على مؤسسات التعليم الجامعي أن تضطلع بدور رائد في مجال الاستفادة من مزايا وإمكانات التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات، مع تأمين الجودة والمستوى العالي في الممارسات والحصيلة التعليمية، بروح من الانفتاح والإنصاف والتعاون الدولي، والمشاركة في الشبكات، ونقل التكنولوجيات وتنمية الموارد البشرية، وتشاطر الخبرات المتعلقة بتطبيقها في التعليم والتجريب والبحوث، والحرص على العمل من خلال التعاون الدولي (يوسف سيد محمود، 2001، ص63).

2- النظام الاقتصادي الدولي الجديد:

لقد ظهر مصطلح العولمة الاقتصادية ويقصد بها " تداخل اقتصاديات دول العالم، وتوحيد الأسواق ومناطق الإنتاج، وتدويل معايير الأداء، ومفاهيم الإدارة الاقتصادية، وسهولة انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا وشبكات المعلومات عبر الحدود السياسية"، وهو ما يشير إلى انفتاح دول العالم على بعضها البعض، وتشابك مصالحها، الأمر الذي أكد على أهمية التعاون المتبادل بين دول العالم (UNESCO,2009,P.18).

وقد شهدت نهايات القرن العشرين أهم اتفاقية استهدفت إيجاد اتفاق عام حول التجارة والخدمات، وامتدت في اهتمامها لتشمل السلع والخدمات والتراث الفكري وهي اتفاقية الجاتس The General Agreement on Trade (GATS)، in Services, تلك الاتفاقية التي تعد أهم ما تم التوصل إليه لتنظيم قواعد التجارة الدولية، وهدفها الرئيسي

هو إزالة أو تخفيض العقبات التي تعوق التجارة الدولية، وتلزم الاتفاقية حكومات الدول الموقعة عليها بأن تفتح أسواقها للتجارة في الخدمات إلى جميع الدول الأعضاء في" منظمة التجارة العالمية (البنك الدولي: 2003، ص 27).

ويشمل قطاع الخدمات الذي نصت عليه الاتفاقية: الاتصالات، والهندسة، والبيئة، والصحة، والرياضة، والنقل، والتعليم، ولم تكن هذه الأطر المتنوعة من الأنشطة تدخل في إطار اهتمام سياسية التجارة العالمية، حتى تم التوصل إلى اتفاقية الجاتس، وامتداد نطاق التجارة العالمية إلى مجال التربية، وخاصة التعليم الجامعي، ولعل ذلك يشير إلى فتح الأسواق المحلية لمقدمي الخدمة الأجانب، مما مثل عبئاً على المؤسسات الجامعية الوطنية، وكون مجالاً للمنافسة، يفرض على هذه المؤسسات العمل على رفع مستوى الكفاءة والجودة بها، وأن تسعى هي الأخرى لمد نشاط خدماتها إلى خارج حدودها.

3- التحولات السياسية:

لقد أدت الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة دوراً رئيساً في تأكيد أهمية العولمة، وأهمية الإعداد لوحدة العالم، خاصة في أوقات الأزمات، وأهمية أن تتنازل الدول والحكومات عن جزء من سيادتها إن لم تكن سيادتها كاملة لصالح آليات أكبر، وبشكل يتسع ليشمل جميع دول العالم وليشكل فيما بعد حكومة العولمة.

وتعد اليونسكو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تأسست في لندن في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكان الغرض الرئيس من إنشائها كما نصت عليه المادة الأولى من الميثاق التأسيسي، هو أن تسهم في دعم السلام والأمن بالعمل عن طريق التربية والعلم والثقافة، على دعم التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب (اليونسكو، 1998، ص ص 6-7).

وتتعاون اليونسكو بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ومنظمة دولية وحكومية، مع سائر الوكالات والمؤسسات المنتمية إلى منظمة الأمم المتحدة ومع المنظمات الحكومية على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي في كافة المجالات التي يري المجتمع الدولي بأنها جديرة بأولوية الاهتمام، ومنها الاهتمام بالتعليم الجامعي، وتشرف على عملية العولمة، وعلى إيجاد البنية الهيكلية التحتية والأساسية لها بعض المؤسسات الدولية، مثل: منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (W.T.O)، صندوق النقد الدولي International Monetary Fund، البنك الدولي World Bank (إدوارد شتايمنلر، 2002، ص 77).

والجدير بالذكر أن هناك تأثير للاتفاقيات التجارية الدولية على اهتمام مؤسسات التعليم العالي حول العالم بالاعتماد المتعدد عبر الحدود كجزء من الاتجاه نحو تدويل هذه المؤسسات، ولقد برز ذلك في الشركات متعددة الجنسيات، إذ عمدت كثير من الجامعات إلى تدويل أعمالها بتأثير من الشركات متعددة الجنسيات، فأنشأت مرافق خاصة عبر البحار، وعقدت تحالفات إستراتيجية دولية، وإبرام اتفاقيات لتبادل المعرفة (Samuel, 2014,p.108).

كما برزت معرفة هذه المنظمات علي الساحة العالمية كقوة فاعلة تعمل باستقلال تام عن الدولة بهدف خلق مجتمع مدني عالمي يراقب ممارسات الدول في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والقضايا الاجتماعية والإنسانية؛ مما يضعف من التحكم التقليدي للدولة، ويفتح آفاقاً جديدة، ويطرح خيارات عديدة أمام الأفراد لإيجاد حلول غير تقليدية لمشاكلهم. كما أنها تعمل على تحقيق أهدافها من خلال تكوين رأي عام واع مؤيد لها، وممارسة الضغط على الدول والحكومات من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ومن العرض السابق، يتبين أن اليونسكو، وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال التعليم الجامعي، تؤدي دوراً هاماً كوسيط وحافز يمكن من خلاله

تشجيع العلاقات والمبادرات بين الجامعات، وبما يعزز التعاون الإيجابي لتدويل التعليم الجامعي، والقائم على تحديد الاحتياجات والأهداف المراد تحقيقها من وراء التعاون ولجميع الأطراف وبما يحقق نجاح التدويل، ويدفع نحو التقريب بين الثقافات، وهو ما يستلزم من هذه المنظمات الدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية أن تلتزم الحياد، وبما يحقق المصالح المشتركة بين كل الأطراف المتعاونة، على نحو عادل، وبما يدفع نحو العمل التعاوني الأكثر فعالية.

كما يتبين أن تدويل التعليم الجامعي يتم عبر قنوات ومستويات عديدة، فيمكن أن يتم عبر تعاون ثنائي بين دولتين تقوم عليه، جامعة أو أكثر في كل منها، أو من خلال تعاون جماعي على المستوى الإقليمي، ويتم في معظمه عبر منظمات دائمة الوجود (حكومية أو غير حكومية). أو من خلال التعاون الدولي، ويتحقق من خلال دعم المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، ومؤسساتها التابعة كاليونسكو.. الخ.

ج. ملامح العلاقة بين الميزة التنافسية للجامعات وتدويل التعليم بها:

ويمكن بيان تلك العلاقة من خلال العناصر التالية:

1- فلسفة الميزة التنافسية وأهدافها:

لقد شغل مفهوم الميزة التنافسية حيزاً ومكانة هامة في كل من مجالي الإدارة الإستراتيجية واقتصاديات الأعمال، إذ تمثل الميزة التنافسية العنصر الإستراتيجي الهام الذي يساعد في استثمار الفرص، ويقدم فرصة جوهرية وحقيقة لكي تحقق المؤسسة تقدما متواصلا بالمقارنة مع منافسيها. والتنافسية هي المصدر الذي يعزز وضع المؤسسة بما يحققه من عوائد ريحية، ومن خلال امتيازها على منافسيها في مجالات نوعية المخرج، وكلفة الخدمات المقدمة محليا وإقليميا وعالمياً (Kasasbeh,2014,p.7).

ويشار إلى الميزة التنافسية بأنها خاصية أو مجموعة خصائص أو عنصر تفوق للمؤسسة تنفرد به، وتمكنها من الاحتفاظ بها لفترة زمنية طويلة نسبياً نتيجة صعوبة محاكاتها، وتحقق تلك

الفترة المنفعة لها وتمكنها من التفوق على المنافسين فيما تقدمه من مخرجات متميزة (Al-Sukkar,2013,p.81).

وتستمد الميزة التنافسية أهميتها من كونها أهم المتطلبات اللازم توفيرها في قطاع الأعمال خلال المرحلة القادمة استعداداً لمرحلة لاحقة. وتتحقق الميزة التنافسية إذا كان المنتج مختلفاً عن الآخرين مع استخدام إستراتيجية التمايز (Al-Sukkar,2013,p.81). ومن بين الأهداف التي تسعى المؤسسة الجامعية لتحقيقها من خلال توليد ميزة تنافسية الآتي (المجالس القومية المتخصصة بمصر، 2001، ص 76)، (ثابت عبد الرحمن إدريس، 2009، ص 266) (أحمد السيد كردي، 2011، ص36)، (Mowery,2012,pp.12-13) :

- إيجاد فرص تسويقية جديدة.
- دخول مجال تنافسي جديد، كدخول سوق جديدة، أو التعامل مع نوعية جديدة من العملاء، أو نوعية جديدة من المنتجات والخدمات.
- تكوين رؤية مستقبلية جديدة لأهداف المؤسسة، وللفرص الكبيرة التي يريد اقتناصها.
- تشكيل مجالس استشارية للمؤسسة من كفاءات محلية وعالمية للمشاركة في رسم مستقبل الجامعة على المستوى التنافسي العالمي.
- تحديد المهارات المطلوبة من مخرجات المؤسسة لسوق العمل سواء أكان محلياً أم إقليمياً أو عالمياً.
- تشجيع نشر الأبحاث المتميزة في مجالات علمية عالمية.
- إحداث تعاون بين المؤسسة والهيئات العلمية بالخارج في مجالات تبادل الأعضاء والمنح وجميع المجالات ذات العلاقة.

وبناء على ما تقدم، فإن الميزة التنافسية هي المجال الذي تتمتع فيه المؤسسة بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات المحتملة.

2- أبعاد الميزة التنافسية للمؤسسة الجامعية:

يمكن تحديد أبعاد الميزة التنافسية للجامعات في نوعين رئيسين هما (أحمد السيد الكردي، 2011، ص51):

- الميزة التنافسية الداخلية: تكون الميزة التنافسية داخلية عندما تكتسب المؤسسة الأفضلية بين المؤسسات المنافسة على المستوى المحلي.
- الميزة التنافسية الخارجية: تكون الميزة التنافسية خارجية عندما يمكن تقديم منتجات وخدمات ذوي نوعية متميزة، على المستوى الخارجي إقليمياً ودولياً.

وبذلك فإن للميزة التنافسية بعداً محلياً وآخر دولياً، انطلاقاً من أن التميز لن يتحقق على المستوى الداخلي فحسب، كما أن التقارب الدولي وظهور التكتلات الاقتصادية والانفتاح التجاري والتفاهم التجاري والثقافي ساعد على اتساع دائرة التنافس، لتكون عالمياً بين المؤسسات فلم تعد كل مؤسسة تعمل في محيطها الجغرافي لبلدها فحسب بل للمحيط الجغرافي للعالم بأسره.

3- مصادر الميزة التنافسية للمؤسسة الجامعية:

تعد الميزة التنافسية وسيلة لتكوين رؤية جديدة للمستقبل الذي تريده المؤسسة لنفسها، ومجالات للبحث عن الفرص الهائلة؛ ويستدعي هذا معرفة المصادر التي تستمد منها هذه الأخيرة حيث يتيح ذلك تصويب الجهود نحو أهداف واضحة، ومن هذا المنطلق يوجد مصدران رئيسان لبناء الميزة التنافسية وهما كما يلي:

المصدر الأول: التفكير الإستراتيجي مدخل لبناء مزايا تنافسية (قبطان شوقي، 2010، ص133).

تلجأ المؤسسة إلى التفكير الإستراتيجي حتى تتمكن من حل مشاكلها والخروج من الوضعيات الحرجة، باعتباره أحد الأساليب المستخدمة لتحقيق مزايا تنافسية بتطبيق المؤسسة لإحدى الإستراتيجيات العامة للتنافس، مثل:

1- إستراتيجية القيادة في التكاليف من أجل تقليل كلفة الخدمات المقدمة،

2- إستراتيجية التمييز وتتعدد مجالات هذه الإستراتيجية لتشمل: التمييز على أساس التفوق الفني، التمييز على أساس الجودة، التمييز على أساس تقديم خدمات مساعدة أكبر للمستهلك، التمييز على أساس تقديم المنتج قيمة أكبر للمستهلك نظير المبلغ المدفوع فيه، أنشطة التسويق والخدمات المقدمة للمستفيدين،

3- إستراتيجية التركيز: تهدف هذه الإستراتيجية إلى بناء ميزة تنافسية، والوصول إلى مواقع أفضل في السوق، من خلال تلبية تعليمية وبحثية وخدمية لمجموعة معينة من المستفيدين أو بالتركيز على سوق جغرافي معين.

المصدر الثاني: الموارد أساس لبناء الميزة التنافسية:

إن تحقيق ميزة أو مزايا تنافسية للمؤسسة يتطلب مجموعة من الموارد والكفاءات الضرورية، حيث تنقسم إلى نوعين كما يلي (محمد اللوقان، 2011، ص 34):

(1) الموارد الكمية: وتشمل كل من المواد الأولية، معدات الإنتاج والموارد المالية.

- المدخلات الأولية: لها تأثير بالغ على جودة المنتجات، لذا يجب على المؤسسة أن تحسن اختيار مورديها والتفاوض على أسعارها وجودتها.

- معدات الإنتاج: تعتبر من أهم أصول المؤسسة التي تحقق القيمة المضافة الناتجة عن تحويل المدخلات الأولية إلى مخرجات، لذا يجب على المؤسسة ضمان سلامتها، وتشغيلها وصيانتها بهدف تحقيق فعالياتها لأطول وقت ممكن.
- الموارد المالية: تسمح بإيجاد منتجات جديدة وطرحها في السوق أو توسيعها في نطاق أكبر كفتح قنوات جديدة للتوزيع، لذا يجب على المؤسسة أن تحقق صحتها المالية باستمرار وتحافظ عليها بهدف تعزيز موقفها التنافسي وتطويره على المدى البعيد.

(2)الموارد الكيفية: وتضم ما يلي (عبد الفتاح جاسم زعلان،2004، ص ص99-102):

- الجودة: حيث يمكن للمؤسسة أن تحقق ميزة أو مزايا تنافسية عن طريق الجودة استناداً إلى المقاومات التالية: (تقصي حاجات وتوقعات المستفيدين كأساس لتصميم البرامج وتطوير الوظائف والتوجهات المستقبلية- جعل الجودة علي رأس أولويات الإدارة العليا- اختيار وتدريب وحفز قوى عاملة تنجح في الأداء المتميز القائم على الابتكار- تطوير علاقات إستراتيجية مع المؤسسات والمراكز ذات العلاقة.
- المعلومات والمعرفة: حيث تشكل المعلومات مصدراً لاكتشاف خطط المنافسين، وتحركاتهم وكذا متغيرات الأسواق، كما تتضمن المعلومات التقنية والمعارف الجديدة مما يعمل على إثراء القدرات الإبداعية بشكل مستمر، وهذا يحقق استمراراً للميزة التنافسية.
- التكنولوجيا: حيث يؤثر اختيار نوعية التكنولوجيا داخل المؤسسة علي موضع أبقيتها علي منافسيها.
- الكفاءات: تعتبر الكفاءات أصل من أصول المؤسسة؛ لأنها ذات طبيعة تراكمية من جهة وصعبة التقليد من قبل المنافسين من جهة أخرى، وهذا لأنها تمس العنصر البشري،

فالموارد البشرية الآن تعد أهم ميزة تنافسية للمؤسسات وهذا لإمكانية تحقيقها مزايا تنافسية من خلال قوة عاملة أكثر كفاءة والتزاماً ومهارة.

واستناداً على ما سبق، فإنه يمكن استنتاج بعدين هامين للميزة التنافسية للمؤسسة الجامعية، وهما:

- حجم الميزة التنافسية: تتحقق للميزة سمة الاستمرارية إذا أمكن للمؤسسة المحافظة على ميزة التكلفة الأقل مع الخدمات الأعلى، أو تمييز المخرجات في مواجهة المؤسسات الجامعية المنافسة، وبشكل عام كلما كانت الميزة أكبر تطلبت جهوداً أكبر من الجامعات المنافسة للتغلب عليها أو تحييد أثرها.
- نطاق التنافس أو السوق المستهدف: إن توسيع نطاق النشاط التعليمي يمكن أن يحقق توفير في التكلفة مقارنة بالمؤسسات الأخرى المنافسة، ومن هنا تتحقق اقتصاديات المدى البعيد وخاصة عند وجود علاقات متداخلة ومترابطة بين القطاعات السوقي (المناطق التي تغطيها عمليات المؤسسة).

(3)ملامح العلاقة بين الميزة التنافسية للجامعة وتدويل التعليم بها:

نتيجة التحولات العالمية بما تشمله من تغيرات في شكل العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم، فقد ظهر مفهوم جديد للبيئة يختلف عن الحدود التقليدية لكل دولة بل يتجاوز ذلك لينصهر العالم في إطار قرية كونية صغيرة، حيث تتأثر كل دولة بما يحدث في الدول الأخرى على المستوى الإقليمي والعالي.

وإذا كان تلك التحولات من أهم مبررات ظهور حركة تدويل التعليم الجامعي، إلى جانب الدعوات المتتالية للتلاحم ونشر قيم السلام والمفاهيم بين الدول من جهة، فإنها من جهة أخرى دعت إلى ظهور منافسات قوية بين المؤسسات الدولية لتحقيق السبق والريادة والتميز فيما بينها.

وبذلك فإن المنافسة الخلاقة بين مؤسسات الدول المختلفة أصبحت من أبرز قيم القرن الحادي والعشرين، وليس المقصود المنافسة هنا لاقتصار على المنافسة المحلية فحسب بل أيضاً المنافسة في سوق العمل العالمي؛ لتحقيق السبق للمؤسسات في مجالات التنمية المختلفة (عادل زايد، 2003، ص 66).

وفي ذلك السياق لابد من مواكبة التطور الحادث على المستوى الدولي، وليس للتعليم الجامعي خيار سوي مواكبة التوجهات العالمية أو السير في التيار العام للتطورات الدولية؛ فالتوجه نحو عالمية التعليم أمر حتمي تفرضه التطورات الدولية في بيئة التعليم العالي (أحمد الصغير، 2005،ص 86). ذلك لأن الجامعات لا تعيش في عزلة عن المجتمع الدولي، ولا تستطيع تجنب تأثيرات العولمة وتداعياتها المختلفة، فإذا لم تتبنى المؤسسة الجامعية إستراتيجية منهجية للتدويل، فإنها سوف تتخلف عن الركب ولن تجد حلولاً صحيحة لمشكلاتها المتعددة والتحديات الكبرى التي تواجهها في المستقبل وبالتالي أصبح الانفتاح على جامعات العالم أحد المعايير المهمة التي يقاس بها تطور الجامعات وغدا التدويل خياراً إستراتيجياً لمؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم؛ من أجل تعزيز قدرتها التنافسية ومكانتها العالمية (ديانا جي أويلنجر ورتشارد إن. كاتز، 2006، ص ص76-77).

ولقد تزامن ذلك مع توجه الجامعات في معظم دول العالم نحو الأخذ بمفهوم الميزة التنافسية، وتحقيق الريادة العالمية، على إثر ظهور نتائج التصنيفات العالمية للجامعات مما فرض على الجامعات وضع الرؤية الإستراتيجية ذات البعد العالي في خططها وأهدافها.

وفي السياق ذاته فإن هناك مجموعة من المواصفات التي تحقق السبق والتميز والمنافسة للمؤسسة الجامعية، ومن هذه المواصفات (المجلس الأعلى للجامعات بمصر، 2001، ص 19)، (جين إم. راسيل، 2001، ص 23)، (السعيد السعيد بدير، 2007، ص 230)، (Leask, & Bridge, 2013,pp 8-12,) , (Biggs,2011,p.266).

- تبادل الأساتذة والطلاب، لتبادل الخبرات في مختلف المجالات التعليمية والبحثية والخدمية.
- إضفاء الطابع الدولي على البرامج الدراسية والعمل التعليمي بمنظور عالمي.
- تشجيع نشر الأبحاث العلمية في مجالات علمية عالمية متقدمة في التخصصات العلمية.
- دعم المبادرات المحلية والإقليمية والدولية في المشروعات الجديدة، والسعي للاشتراك فيها بصفة مستمرة.
- عقد ندوات وورش عمل ومؤتمرات مشتركة لتبادل الخبرات محلياً وإقليماً وعالمياً.
- تعظيم الاستفادة من الجامعات الأجنبية العاملة، واتخاذها وسيلة لجذب العقول والكفاءات المهاجرة للعمل بهذه الجامعات، وأيضاً لتيسير التعاون معهم. والاستفادة من خبراتهم.
- إنشاء مراكز للتميز، تجمع ما بين الجامعات محلياً وإقليمياً وعالمياً.
- إيجاد فرص تسويقية لخدماتها وطاقاتها التعليمية والمعرفية والبحثية.
- التوسع في نظام التعليم الجامعي عن بعد، وإعداد إستراتيجية واضحة تخرج به حدود المحلية، والاستفادة منه كمجال لمد وتوسيع مجالات التعاون الدولي، وكوسيلة لجذب الطلاب الدوليين.

وإذا كانت المواصفات السابقة تمثل معايير السبق والتميز والمنافسة للمؤسسة الجامعية فإنها في ذاتها تمثل المجالات الرئيسة لتدويل التعليم الجامعي، وبذلك يمكن القول بأن تدويل التعليم الجامعي يمثل مصدراً رئيساً للحكم على الميزة التنافسية لجامعة ما دون غيرها من الجامعات، وبمعنى آخر فإن الميزة التنافسية بأنواعها وأبعادها ومصادرها تمثل إطاراً حيوياً تعمل فيه حركة تدويل التعليم. فبدون تدويل التعليم لن تتمكن المؤسسة من الحصول على الميزة التنافسية

محلياً وإقليمياً وعالمياً، فكلما كانت أهداف المؤسسة الجامعة متفردة وداعمة للتوجه العالمي، تحقق لهذه المؤسسة الميزة التنافسية والريادة الجامعية عن نظيراتها من الجامعات الأخرى.

د– بعض النماذج العالمية لتدويل التعليم الجامعي:

يمكن تصنيف تلك النماذج وفقاً لمستويات تدويل التعليم الجامعي، كما يلي:

1– تدويل التعليم على المستوى المؤسسة الجامعية:

ويتمثل في أشكال التعاون التي تتم على مستوى المؤسسات الجامعية، حيث تشارك مؤسستان أو أكثر في توفير واستخدام إمكانات أو خدمات معينة، أو لتحقيق هدف عام مشترك، بمعني أن المؤسسات الجامعية المتناظرة يمكن أن تقوم بتنظيم جهودها المشتركة، بتعاونها في استغلال الإمكانات المتاحة لدى كل مؤسسة على حدة، لتحقيق أهدافها المشتركة من أجل التخطيط والتنفيذ لإستراتيجية مشتركة للتدويل (Knight,2003,p.38-39).

ونظراً لتزايد الاتجاه نحو تدويل التعليم الجامعي، والاهتمام بتضمين البعد الدولي في الجامعات، وفي إطار مفهوم التعليم عبر الحدود؛ فقد اتجهت الجامعات إلى تبني أشكال تنظيمية جديدة، أو استحداث ترتيبات تنظيمية تكون مسئولة عن تضمين البعد الدولي، وتتعدد هذه الأشكال والترتيبات المؤسسية لتشمل (Chan,2004,pp.44-45), (Birute,2001,p.301):

الامتيازات Franchising: ويقصد بهذا المصطلح العملية التي تقوم فيها مؤسسة للتعليم الجامعي في دولة ما بمنح الفرصة لإحدى الجامعات في دولة أخرى لتقديم دورة دراسية أو برنامج من إعدادها.

- الحرم الفرعية Branch Campus: ويتم إنشاء فرع للجامعة في بلد ما عن طريق جامعة أم في بلد آخر، لكي تقدم وتمنح درجات الجامعية الخاصة بها في ذلك البلد.
- برامج التوأمة Programme Twinning: وهي اتفاقيات تعقد بين مؤسستين جامعتين أو أكثر، بحيث يتم الاشتراك في تحديد البرنامج الدراسي وكذلك محتواه ونظم تقويمه.
- جامعات تابعة للشركات Corporate Universities: وفيها تتولى شركات كبرى إنشاء مؤسسات للتعليم الجامعي تابعة لها، ولا تنتمي لأي نظام قومي.
- المؤسسات الدولية International Institution: وهي مؤسسات تقدم مؤهلات دولية، ولا تعتبر جزءاً من أي نظام قومي.
- الجامعات المفتوحة- الافتراضية Open-Virtual Universities: وهي المؤسسات التي تقدم التعليم عن طريق تكنولوجية الاتصالات ونظم التعلم عن بعد..

وتعد جامعة كامبريدج Cambridge University من أكبر الجامعات البريطانية التي سعت محو تدويل التعليم، من خلال مركز الدراسات الدولية centre of International Studies الذي يدعم إقامة علاقات فعالة مع صانعي السياسيات عبر العالم، كما يهتم المركز بالعمل في مجال تنمية وصقل قدرات قادة المستقبل،كما تستقبل المدارس الصيفية Summer School بجامعة كامبريدج- بصفة دورية – طلبة من جميع أنحاء العالم، من طلبة المرحلة الجامعية الأولى أو من الخريجين الذين حصلوا على اعتماد دراستهم في المؤسسات القائمة في بلادهم. ومنهم المعلمون، وأعضاء هيئة التدريس أو الأكاديميون الذين يسعون إلى تنمية معارفهم الخاصة (Cambridge University,9/8/2014).

وتعد جامعة ليفربول البريطانية Liverpool University نموذجاً رائدا لتدويل التعليم من خلال الشراكة مع الجامعات والمراكز البحثية الرائدة في العالم، حيث تستهدف الوصول إلى

ما هو أبعد من التبادل الطلابي والتعاون البحثي، وهو تحقيق التكامل بين الأنشطة المختلفة الخاصة بالتدويل، كما عملت الجامعة على تطوير أسلوب الدراسة للطلبة الدوليين ليكون بنظام عدم التواجد في موقع موحد Splite-site أي عدم اشتراط بقاء الطالب طول مدة دراسته في مكان واحد بل يتنقل للاطلاع واكتساب المهارات والخبرات من الجامعات الأخرى في إطار الشراكة بين تلك الجامعات الأخرى في إطار الشراكة بين تلك الجامعات (Blum & Bourn,2013,p.76-78).

كما تعد جامعة موناش الأسترالية Monash University من الجامعات الرائدة في تطبيق إستراتيجيات تدويل التعليم الجامعي، حيث تهدف إلى إدماج البعد الدولي في الوظائف الرئيسة للجامعة: التعليم، البحث، خدمة المجتمع، وذلك من خلال الآتي (Mertova, & Green, 2010,pp.101-102)

- منح درجات ذات بعد دولي، مثل: الليسانس في الدراسات الآسيوية، ودرجة البكالوريوس في التجارة الدولية والتسويق الدولي.
- مقررات يتم التركيز عليها دولياً، مثل: الأدب المقارن، القانون الدولي.
- الدراسات الإقليمية واللغات: حيث تتضمن لغات عدة لتدريسها منها: الصينية، اليابانية، الكورية، الفرنسية، الألمانية، الروسية، الأساسية... وغيرها.
- تضمين برامج تدريب أعضاء هيئة التدريس قضايا وموضوعات دولية.
- توفير التمويل للمشروعات المبتكرة في تدويل البرامج التدريبية.

ولقد نظمت الجامعة عدة ترتيبات من أجل تعزيز عملية التدويل، وهي (Yang,2002,pp.85-86):

- إنشاء الجامعة لشركة موناش الدولية وذلك لتقديم الخدمات التالية: (التسويق الدولي لبرامج الجامعة، حشد الطلبة الدولتين- الإشارد غير الأكاديمي للطلبة الدوليين- السعي نحو جلب الاستشارات الدولية والمشروعات الإدارية.
- تقدم الجامعة مواد تسويقية ومعلوماتية شاملة وجذابة: إذ يصدر عن الجامعة أدلة تفصيلية عن بدائل الدراسة بالخارج، وإجابات عن الأسئلة المتكررة التي يسألها الطلبة، وعناوين ومواقع على شبكة الإنترنت للمؤسسات المشاركة.
- دعم الجامعة للعلاقة بين أعضاء هيئة التدريس والإداريين: وذلك وفق أدوار ومسئوليات محددة وواضحة، وأن يعملوا معاً عن كثب في عدد من النقاط المحددة في عملية اختيار وإرشاد ومتابعة وتقويم الطلبة المشاركين في البرنامج.
- إنشاء الجامعة لمركز موناش للبحث في التربية الدولية: وذلك بهدف الاستفادة من البحوث والمقررات التي يقدمها المركز في مستويات الدبلومات والماجستير في التربية الدولية، والتربية المقارنة.

2- تدويل التعليم الجامعي على المستوي الدول المتجاورة أو المترابطة:

يمتد التعاون عند هذا المستوى، ويتسع مدي المشاركة ليشمل أكثر من مؤسسة جامعية على مستوى أكثر من دولة، وهذه الدول ترتبط فيما بينها بروابط تحكم علاقاتها إما بحكم الموقع الجغرافي، أو أنها تربطها مصالح مشتركة في إطار انضمامها لمنظمة أو هيئة أو رابطة تجمع بين الدول، مما أدى إلى إعادة النظر حول مفهوم الإطار الإقليمي.

ويعد إعلان بولونيا Bologna في أوروبا مثالاً واضحاً على تدعيم حركة تدويل التعليم الجامعي والعالي على المستوى الإقليمي، حيث يسهم هذا الإعلان في تنمية البعد الأوروبي في التعليم، وخاصة من خلال تدريس ونشر لغات الدول الأعضاء، إلى جانب تيسير حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية، والحث على تطوير

التعليم عن بعد (الوحدة الأوربية لشئون التعليم العالي بالمملكة المتحدة البريطانية، 2013، ص23).

ولقد لاقي هذا الإعلان ترحيباً كبيراً من طرف النظراء الأوروبيين، وذلك دعماً لتكوين ما يسمى بالولايات المتحدة الأوروبية أو الاتحاد الأوروبي الذي يظهر فيه تلاحم الدول الأوروبية؛ اقتصادياً وثقافياً وتعليمياً، ونتيجة لذلك فقد أطلق إعلان بولونيا حول إصلاح نظام التعليم العالي بأوروبا سنة 1999 في اجتماع وزراء التعليم العالي الأوروبيين بمدينة، بولونيا الإيطالية، بمناسبة مرور تسعمائة عام على إنشاء جامعة بولونيا، تعد هذه المبادرة أكبر عملية إصلاحية في تاريخ التعليم العالي، لكونها تهدف إلى توحيد نظام التعليم فيما يزيد على 4000 مؤسسة تعليم عال يتخرج فيها أكثر من اثني عشر مليوناً من الطلبة سنوياً (Williams,2008, p.11).

أهداف نظام بولونيا للتعليم العالي:

تضمنت وثيقة بولونيا الإصلاحية ستة أهداف عامة في كل الدول المعتمدة لهذا النهج الجديد (European commission,2009,pp.56-58):

- اعتماد نظام موحد للمؤهلات الدراسية العليا في مختلف الدول الأوروبية وذلك يمنح للنظام التعليمي الأوروبي قدرة أكبر على جذب الطلبة الأجانب من خارج المجموعة الأوروبية. اعتماد نظام دراسي موحد قائم على مراحل تخصصية متتالية.
- اعتماد نظام موحد لقياس مكتسبات الطالب وتقييم أدائه ومدى تقدمه الدراسي.
- تسهيل التنقل وتذليل كل العقبات التي تحول دون حرية التنقل من بلد إلى آخر سواء تعلق الأمر بالطلبة أو الباحثين وحتى بالنسبة للأطر الإدارية.

- دعم وتكثيف التعاون الأوروبي في مجال تطوير المؤسسات التعليمية العليا والعمل على إيجاد آليات موحدة لقياس الجودة. دعم وتعزيز التوحد الأوروبي بكل أنواعه، التاريخية والاجتماعية والسياسية، فيما يتعلق ببرامج التدريس والتعاون وبرامج تنقل الباحثين والطلبة.

مراحل تطبيق النظام الجديد:

اعتبرت الدول الأوروبية مسألة إعادة هيكلة التعليم العالي قضية مصيرية، أولتها الأهمية القصوى لكون هذا التعليم يمثل ما ستؤول إليه أوروبا مستقبلاً. فمن أهم بنود إعلان بولونيا هو العمل على جعل الاقتصاد الأوروبي الأكثر معرفة وحيوية وتقدماً في العالم، ولن يتأتي هذا إلا بتكوين الفضاء الأوروبي الموحد للأبحاث العلمية الذي بدوره لن يتحقق بدون إقامة نظام للتعليم العالي يلائم مستلزمات التغيير المنشود (Clifford,2009,p.6).

ولهذا لم يبق هذا النظام الجديد مجرد قرارات من دون متابعة بل قامت الدول الأوروبية بما يلي (Executive Education, Audiovisual & Culture , 2014, pp.6-9) : Agency

- تشكيل لجنة عليا مهمتها الإعداد الجيد للنظام الجديد، وتتألف من رؤساء لجامعات، والجمعية الأوروبية للجامعات، والهيئة الأوروبية، إضافة إلى مؤسسات أخرى متخصصة لها صبغة استشارية ضمن هذه اللجنة.
- إقامة دورات وندوات حول النظام الجديد سميت " دورات بولونيا"، يتم خلالها التحدث إلي الأكاديميين والمختصين للتعريف بالنظام الجديد وفعالياته.
- تنظيم لقاءات مخصصة مع الطلبة الأوروبيين للتعرف على آرائهم تجاه النظام الجديد.
- قامت كل دولة بتنظيم اجتماعات مكثفة لإعداد إستراتيجية وطنية للتطبيق مستعينة بكل مؤسسات المجتمع الفاعلة. مراجعة شاملة لكل ما تحقق خلال الاجتماعات

الدورية لوزراء التعليم العالي، حيث تتم المصادقة على ما أنجز، والتوصية بما ينبغي فعله مع تحديد واضح للأولويات.

- قامت كل مؤسسة تعليمية باجتماعات دورية من أجل إعادة صياغة المقررات لكل الدروس ومختلف الشعب وتكييفها بما يتماشى مع أهداف نظام بولونيا.

وقد لاقى هذا النظام الجديد صدى أكثر مما كان متوقعاً، فقد رأت فيه عديد من الدول وسيلة للنهوض بقطاع التعليم العالي وتحسين الجودة وفرصة للإصلاح، لن تتأتى مرة أخرى في المستقبل القريب، كما أن اعتماده يضمن الدولة الاعتراف بشواهد جامعاتها مؤسستها على الصعيد الأوروبي. وفي إطار سبق فقد ظهرت حركات إصلاحية لتطوير التعليم العالي في بعض البلدان المتقاربة، مثل مشروع مينرفاMINERVA: تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليمCommunication in Information Technologies and Education، الذي يسعى إلى تنمية التعاون الأوروبي في مجال التعلم المفتوح والتعلم عن بعد، وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، ويسعى هذا العمل لتنفيذ تلك المهمة عن طريق تنمية التفاهم بين المعلمين والمتعلمين، وصناع القرار، وذلك عن طريق تحسين المنتجات التعليمية والخدمات التعليمية المقدمة للطلاب، وكذلك عن طريق تنمية فرص دخول المصادر التعليمية الجديدة والطرق المطورة في المجال (Network on Information : The Education in Europe Eurydice), 2008, p.64)

3- تدويل التعليم الجامعي على المستوى العالمي:

تأتي أهمية المواثيق التي تعقد تحت رعاية منظمة اليونسكو من كونها تضع المبادئ العامة، وتضع إطار لاتفاقيات التعاون بين الدول ومؤسساتها المختلفة، ويعد ذلك بمثابة ملتقى يجمع ما بين دول العالم على اختلافها، لتأخذ بها عند صياغة سياساتها التعليمية، لتكون محل التطبيق والتنفيذ الفعلي.

وتحرص اليونسكو على إقامة روابط متينة وباقية بين المؤسسات العلمية الجامعية عبر العالم بتسهيل النقل السريع والمكثف للمعارف، وضمان إمكانيات الانتفاع ببيانات البحوث بطريقة أيسر، وتلبية الاحتياجات من أنشطة التدريب والبحوث ذات المستوى العالي عبر الحدود الوطنية، والتخفيف من ظاهرة هجرة العقول.

ومن النماذج العالمية الداعمة لهذا المستوى تلك الأطر التي يضعها الاتحاد الأوروبي عن عقد أية اتفاقية للتعاون مع الدول النظيرة من الدول غير المنظمة للاتحاد، بحيث توافق المؤسسات المعنية على ما يلي (Network on Education in Europe (Eurydice); The Information, 2008, pp.69-70)

- ترتيبات لتبادل الطلبة والمدرسين وتطوير التعلم عن بعد ونمو استخدام تكنولوجيا المعلومات لكي يؤدي دوراً في دعم الشراكات الدولية.
- المحتوى الأكاديمي للمقررات التي يتم تدريسها للطلبة المتبادلين.
- ما تم إنجازه من قبل الجامعات في الدولة الأم أو الدول المضيفة.
- ترتيبات لرعاية الطلبة بالخارج، وتقترح المفوضية زيادة عدد المنح طويلة الأجل للطلبة من الدول غير الأعضاء.

وفيما يلي عرض لبعض الأمثلة لبرامج التعاون بين الاتحاد الأوربي والدول غير الأعضاء:

❖ **برنامج التعاون بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية (Green, 2011,pp.19-20):**

وقد تحددت أهداف البرامج فيما يلي:

- تعزيز التفاهم والتقريب بين أفراد المجتمع الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.
- تشجيع الأنشطة التعاونية المتمركزة حول الطالب.

- الحث على تبادل الخبرات في التطورات الجديدة في مجال التعليم العالي.
- تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب، والروابط المهنية، والسلطات الحكومية، والقطاع الخاص، والهيئات الأخرى.

❖ **برنامج التعاون بين المجتمع الأوروبي وكندا (Jones,2013,pp.125-126)**

أنطلق هذا البرنامج عام 1995بهدف إقامة التعاون بين المجتمع الأوربي وكندا في مجال التعليم العالي والتدريب. وتحدد أهداف البرنامج فيما يلي:

- بناء قنوات اتصال نشطة بين أفراد ومؤسسات المجتمعين الأوروبي والكندي.
- دعم المشروعات التنافسية في البحوث التطبيقية والنظرية.
- توسيع دائرة الحراك الطلابي والنشر المتبادل للبحوث الطلابية.
- مواكبة التطورات الجديدة في التدريب المهني داخل مؤسسات التعليم
- العالي بالإشراك مع مؤسسات الأعمال والإنتاج.

❖ برنامج تيمباس Tempus Programme:

أنطلق هذا البرنامج منذ عام 1990، وتم تحديثه مرات متتالية حتى الآن، ويمثل برنامج تيمباس أحد البرامج التي ينظمها الاتحاد الأوروبي للمساعدة في عمليات الإصلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول المشاركة، ويهدف البرنامج إلى (Education Audiovisual and Culture Execytive Agency, 2014, pp. 26- 27):

- تسهيل الترتيب والتنسيق لتقديم المساعدة للدول في مجال المتبادل والحراك، وبخاصة لطلبة الجامعات ومدرسيهم.

- تمكين الطلبة من الدول المشاركة من قضاء فترة محددة للدراسة في جامعات الدول الأوروبية المشاركة في الاتحاد.
- تمكين الطلبة من دول الاتحاد الأوروبي من قضاء مدة مماثلة للدراسة في الدول المشاركة في البرنامج.
- التشجيع على زيادة التبادل، وتسهيل حراك المدرسي والمتدربين بين الدول المشاركة ودول الاتحاد الأوروبي.

وتصنف مشروعات تيمباس إلى (Education Audiovisual and Culture Executive Agency, 2014, pp. 33- 37):

- المشروعات الشركة Joint European Project: وتساعد هذه المشروعات قطاع التعليم الجامعي في نشر المعرفة خارج المؤسسات الأكاديمية، كما تقدم منحا لعدد من الأنشطة طبقا لحاجة المؤسسات التعليمية المهتمة بتطوير المناهج وطرق التدريس وإعادة تأهيل المدرسين: وخاصة في مجال اللغات الأوروبية الحديثة وللتأكيد على دراسات المنطقة والتعليم عن بعد.
- المشروعات التكميلية والهيكلية Structural and Complementary: وهي مشروعات قصيرة المدى، مصممة لدعم الإصلاحات في الجامعات وتطوير البينة، وتهتم هذه المشروعات بضمان الجودة وأنظمة الاعتماد وممارسة الإدارة الجامعية الجيدة.
- حراك الأفراد Individual Mobility Grants: وتساعد هيئة التدريس في الدول المشاركة في التدريب وحضور المؤتمرات خارج بلادهم.

وفي اليابان ومنذ منتصف الثمانينات ، أصبح من أهم أولويات التعليم العالي في اليابان الاهتمام بتدويل التعليم بالمؤسسات الجامعية، وذلك بجعل هذه المؤسسات أكثر انفتاحاً على

المجتمع الدولي، والإسهام في تنمية الموارد البشرية وتنمية العلوم والثقافة على المستوى العالمي. وبناء على ذلك أقامت العديد من المؤسسات اليابانية علاقات جديدة مع نظيراتها من المؤسسات الأجنبية وخاصة الأمريكية، من أجل توفير برامج دراسية بالخارج، فعلي سبيل المثال عقدت جامعة أسيا Asia University عديداً من الاتفاقيات مع شبكة من الجامعات في ولاية واشنطن، وبدأت بالفعل في إرسال العديد من طلابها كل عام (The Ministry of Education, Culture, Sport, Science and Technology, 2008, pp.63-67)..

ولقد نجحت الحكومة الأسترالية في دعم الجامعات الأسترالية وحقها على تكوين علاقات شراكة بين الجامعات الأسترالية وجامعات الدول الأخرى. ومن أمثلة ذلك التعاون بين استراليا وماليزيا ؛ حيث ساعدت اتفاقية التجارية الحرة FTA مع ماليزيا Australia-Malaysia Free Trade Agreement في تحسين الظروف التجارية لمقدمي الخدمات التعليمية الأسترالية من خلال إزالة معوقات عدة، مثل: (القيود على دخول السوق، ومحددات الحضور، وترتيبات الملكية الأجنبية)، والاعتراف المتبادل للمؤهلات المهنية والحراك في مجال الأعمال .(Ministry of Higher Education Malaysia , 20113 p. . 177))

وعلاوة على ذلك فقد أعلنت الحكومة الاسترالية منذ عام 2003م عن إنشاء خمسة مراكز تميز دولية، وكجزء من الميزانية الفيدرالية المخصصة للتعليم الدولي منذ عام 20034م، وتهدف المراكز إلى بناء الخصائص الدولية للخبرة والتميز التعليمي في استراليا، وتعزيز قدرتها وقاعدة المهارات القومية والبحث والتنمية المهنية من خلال التعاون الاستراتيجي مع منظمات الخبرة المحلية والقومية، وتتولى المراكز الإعلان عن مستوى وجودة القدرات العلمية والتربوية والإدارية لاستراليا- كل في مجال تخصصه- على المستويين القومي والدولي (Crant Harman).

وقد تتضمن أنشطة المراكز، ما يلي (Grant Harman ,2006, p.13):

- إقامة شبكات رسمية مع نظراء إستراتيجيين من الخارج، وتشمل: الحكومة، قطاع الأعمال، وسائل الإعلام، منظمات غير الحكومية وخبراء متخصصين.
- تبادل أعضاء هيئة التدريس والطلبة من أجل الخدمات الاستشارية والبحثية.
- إقامة مشروعات تعاونية، وعقد مؤتمرات وورش عمل مشتركة.
- دعم المداخل الجديدة والمبتكرة في البحث والتدريس والتعلم على كافة المستويات، ومن بين هذه المراكز؛ المركز الدولي للتميز في دراسات منطقة الباسفيك الأسيوية وكلية الباسفيك الآسيوية للدبلوماسية Pacific College Of Diplomacy ويقعان في الجامعة الأسترالية القومية في كانبرا (Canberra).

القسم الثالث: نتائج الدراسة ومستخلصاتها:

من خلال استقراء الإطار النظري للدراسة، يمكن استخلاص النتائج التالية.

- أن تضمين البعد الدولي يعد أحد أهداف التعليم الجامعي المعاصرة، وأحد السمات التي تحدد مكانة التعليم الجامعي وأدائه على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- أن مؤسسات التعليم الجامعي المتميزة تضطلع بدور رائد في مجال الاستفادة من مزايا وإمكانات التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات مع تأمين الجودة والمستوى العالي في الممارسات والحصيلة التعليمية.
- أن تدويل التعليم الجامعي يعد عملية يتم من خلالها تقوية وتشجيع الهوية القومية، والحفاظ على الثقافة القومية وتشجيعها في مقابل احترام وتقدير التنوع الثقافي.
- تتعدد المستويات التي يمكن من خلالها التخطيط والتنفيذ لتدويل التعليم الجامعي، لتشمل: مستوى المؤسسة الجامعية، ومستوى الدول المتجاورة والمستوى الدولي.

- أن هناك علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين كافة مستويات تدويل التعليم الجامعي، وأن هذه العلاقة تختلف بين الدول وفقاً للقوى والعوامل الثقافية لكل دولة، إلى جانب الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من وراء تدويل تعليمها الجامعي.
- أن تدويل التعليم الجامعي يرتكز على اهتمامات مشتركة، وأهداف واضحة، وثقة متبادلة، وإجراءات مرنة.
- أن المؤسسات الجامعية المتناظرة يمكن أن تقوم بتنظيم جهودها المشتركة، بتعاونها في استثمار الإمكانات المتاحة لدى كل مؤسسة على حدة، لتحقيق أهدافها المشتركة من أجل التخطيط والتنفيذ لإستراتيجية مشتركة للتدويل.
- تستلزم تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الجامعية "توزيع المهام"، وتكزين شبكات عمل تربط بين مراكز التميز محلياً وإقليمياً وعالمياً، وهذا ما يمثله تدويل التعليم الجامعي.
- أن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال التعليم الجامعي، تؤدي دوراً حيوياً في تشجيع العلاقات والمبادرات بين الجامعات، بما يعزز التعاون الإيجابي لتدويل التعليم الجامعي، والقائم على تحديد الاحتياجات، الأهداف المراد تحقيقها من وراء التعاون ولكافة الأطراف.

القسم الرابع (الإطار المقترح): متطلبات تدويل التعليم الجامعي بمصر لتحقيق الميزة التنافسية:

انطلاقاً من الجهود المبذولة في مصر لتطوير التعليم الجامعي وتحقيق التنافسية على مستوي الجامعات المصرية والجامعات العربية والجامعات العالمية، فقد استند إستراتيجيات تطوير التعليم العالي بمصر إلى عدد من المبادئ والأسس، من بينها التأكيد على أهمية توسيع التعاون الدولي في مجالات التعليم مع التنسيق بين اعتبارات المحلية والحفاظ على الهوية القومية، وبين متطلبات العالمية في صياغة النظم التعليمية (وزارة التعليم العالي بمصر، 2010، ص 136).

ومن بين المجالات الأساسية لتطوير التعليم العالي تطوير وتفعيل العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، وإعادة صياغة علاقات مؤسسات التعليم الجامعي والعالي بالمنظمات والمؤسسات التعليمية العربية والأجنبية والإقليمية والدولية، وتنمية قدرة مؤسسات التعليم الجامعي والعالي على مواجهة متطلبات العولمة، ومد شبكات الاتصال والتفاعل لأعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلبة بنظرائهم في الجامعات والمعاهد الأجنبية والاتجاه نحو عالمية التعليم مع احترام خصوصية الثقافة المصرية (وزارة التعليم العالي بمصر،2006 ، ص92).

والتوسع في نظم ونماذج التعليم الجامعي والعالي ، باستثمار تقنيات المعاومات للوصول إلي راغبي التعلم كل بحسب قدراته، وتاكيد البعد الاقتصادي في العمل الجامعي، وإطلاق الحرية للجامعات في تنمية مصادر التمويل للوفاء باحتياجاتها التعليمية والبحثية والخدمية (وزارة التعليم العالي بمصر ، 2011، ص 15)

ومن ثم يتم تنفيذ خطة لإيفاد المبعوثين للخارج، وفقاً لنظام الإيفاد في بعثات خارجية أو داخلية أو نظام القنوات العلمية والإشراف المشترك لها، بالإضافة إلى المهام العلمية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين لمدة تتراوح بين سنة شهور وعام، فضلاً عن بعض المنح التدريبية القصيرة التي تتراوح مدتها بين ثلاثة وستة شهور (وزارة التعليم العالي بمصر، 2009، ص 32).

وتأسيساً على ذلك يمكن دعم توجه الجامعات المصرية نحو التدويل تحقيقاً للميزة التنافسية، وفقاً لما يلي:

أ- متطلبات التدويل على المستوى الجامعي:

- توفير مزيد من الحرية والاستقلالية للجامعات المصرية، بأن يتاح لها صياغة أهدافها وسياساتها الخاصة وفق رؤاها وتوجهاتها الخاصة وبما لا يتعارض مع المصلحة العامة، ويحقق التمايز والتنوع بين الجامعات المصرية.

- تنبي إستراتيجية واضحة لتدويل التعليم الجامعي، متضمنة سياق التدويل ورسالة الجامعة وسياستها، وأهدافها، وإداراتها، وسياسات العاملين بها وعلاقاتها الواسعة.
- احتيار كوادر بشرية (أعضاء هيئة تدريس- قيادات إدارية- إداريين- طلاب) ذوي توجه إيجابي تجاه تضمين البعد الدولي في العمل الجامعي، إضافة لذلك توفير برامج تدريبية وأخرى للتنمية المهنية تهدف إلى تنمية القدرات والكفايات اللازمة للعمل في جامعات تتجه نحو الدولية.
- تضمين البعد الدولي في المناهج والبرامج التدريسية والبحثية والخدمية؛ من أجل ضمان الإعداد الأفضل لخريجي الجامعات وبما يتناسب مع سوق العمل الدولية.
- عقد شركات مع منظمات الأعمال، ومنظمات تصنيع التكنولوجيا، ومن خلال هذا العقد- على سبيل المثال- تقدم هذه المنظمات منحاً دراسية للطلاب المتميزين للدراسة بالخارج، أو تمويل أحد المشروعات البحثية بالجامعة أو تقدم أجهزة ووسائط تكنولوجية، وفي المقابل تتولي الجامعة عقد دورات تدريبية للعاملين بهذه المنظمات أو إجراء بحوث لحل بعض المشكلات التي تعاني منها هذه المنظمات.
- إجراء تحليلات علمية للإمكانات المتاحة بالجامعات المصرية ومصادر القوة والضعف، ورصدها وتحليلها، سعياً للمواءمة بين الإمكانات المتاحة والأهداف المراد تحقيقها، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من اتفاقات التعاون المبرمة بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية.
- تضمين المنظور الدولي للبرامج التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس، وذلك بتناول قضايا وموضوعات ذات أبعاد دولية.
- اقتراح إنشاء وحدة دولية على مستوى الجامعة تتولى: (استقطاب الطلاب الدوليين: فتح قنوات الاتصال مع الأفراد والجامعات والمنظمات الأجنبية والمهتمة بالتربية الدولية،

المتابعة الدقيقة لعمليات التفاوض والتطبيق لاتفاقيات التعاون، توفير المعلومات حول الأنشطة الدولية للجامعات، تعزيز برامج التبادل الطلابي ودعمها إدارياً، مراجعة الخدمات المقدمة للطلاب الدوليين، مراجعة البرامج الدولية، التسويق الدولي لبرامج الجامعة).

- إنشاء قاعدة بيانات يتوافر بها بعض الممارسات الجيدة في مجال التدويل، مثل: (توفير الدعم والتوجيه للطلاب وخريجي الجامعة الراغبين في الدراسة بالخارج، إجراء بحوث في مجال التربية الدولية، إصدار دورية علمية متخصصة في التربية الدولية).

ب- متطلبات التدويل على مستوى الجامعات الإقليمية (المترابطة):

- عقد تحالفات تتولى الجامعة العربية التنسيق لها مع أقاليم أخرى على مستوى العالم مثل: الدول الأوربية، ودول منطقة الباسفيك.
- توفير تمويل تعاوني عربي لمشروعات البحث العلمي.
- إنشاء مراكز للتميز تجمع ما بين جامعات الدول العربية.
- دعم إنشاء قواعد المعلومات في الجامعات العربية وتنسيق الربط الشبكي بينها.
- تشجيع إنشاء صناديق لدعم أنشطة التدويل بالجامعات العربية، وتشجيع برامج التعاون متعدد الأطراف بين الجامعات العربية، وبينها وبين الجامعات الأجنبية.
- الاستفادة من خبرات العلماء العرب المغتربين في الخارج ودعوتهم لحضور المؤتمرات الإقليمية للاستفادة من خبراتهم وعلاقاتهم بالخارج.

ج- متطلبات التدويل على المستوى العالمي:

- أن يكون التعاون الدولي جزءاً لا يتجزأ من المهام الرسمية لمؤسسات التعليم العالي، وأنه على كل مؤسسة أن تفكر في إنشاء بنية أو آلية مناسبة لتعزيز التعاون الدولي.

- تهيئة المناخ المناسب لاستبقاء أصحاب الكفاءات والحد من هجرتهم، واتخاذ الترتيبات الدولية اللازمة لتيسير عودة العلماء والباحثين المغتربين.
- الانضمام إلى التحالفات الإستراتيجية الدولية، سواء من خلال المؤسسات الدولية أم مؤسسات المجتمع المدني العالمية أم الروابط والاتحادات الدولية: وذلك للاستفادة من الخبرات الدولية، والاشتراك في مشروعات التعاون الدولية وبما يخدم المصالح الوطنية.
- مواصلة النهوض بالحراك الأكاديمي الدولي كوسيلة لتأمين تقدم المعرفة، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية والدول الصغيرة.
- أن تمد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والوكالات المانحة، نطاق نشاطها من أجل إعداد مشروعات للتعاون بين الجامعات، وذلك كوسيلة لإنتاج المعارف وتطبيقها.
- أن تتخذ اليونسكو مبادرات لتنمية التعليم العالي في مختلف أنحاء العالم مع الحرص على إنشاء أو تعزيز مراكز الامتياز في البلدان النامية.

مراجع الدراسة ومصادرها

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد السيد الكردي (2001). إطار مقترح لبناء وإدارة التحالفات الإستراتيجية لدعم القدرات التنافسية في الجامعات المصرية بالتطبيق على جامعة بنها. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، جامعة بنها.
2. أحمد الصغير (2005). التعليم الجامعي في الوطن العربي: تحديات الواقع ورؤى المستقبل. القاهرة: عالم الكتب.
3. إدوارد شتايمنلر (2002). الاقتصاديات المعتمدة على المعرفة وارتباطها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مستقبليات. العدد 171.
4. إيمان مصطفى محمد (2000). دراسة مقارنة لاتجاه التربية الدولية في الجامعات الأمريكية والجامعات المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم التربية، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر.
5. إيمان مصطفى محمد (2004). التبادل التعليمي بين الجامعات كمدخل لتحقيق التفاهم الدولي في كل من أمريكا واليابان ومصر. رسالة دكتوراه غير منشورة. مقدمة إلى قسم التربية، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر.
6. البنك الدولي (2003). مساهمة التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تقرير بناء مجتمعات المعرفة– التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي.
7. السعيد السعيد بدير(2007). تطبيقات الإصلاح التربوي بالتعليم العالي في ضوء الخبرة اليابانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية جامعة كفر الشيخ.

8. بيومي محمد ضحاوي (2010). مقدمة في مناهج البحث. القاهرة: دار الفكر العربي.

9. ثابت عبد الرحمن إدريس (2009). تسويق خدمات البحوث العلمية التطبيقية والاستشارات المهنية: مفاهيم ونماذج ومهارات. المؤتمر العلمي الأول لتسويق البحوث التطبيقية الجامعية، بعنوان: البحث العلمي في خدمة الصناعة. جامعة المنوفية، في الفترة من 7-8 أكتوبر.

10. جامعة السلطان قابوس (2012). يد التدويل. نشرة إعلامية تصدر عن دائرة العلاقات العامة والإعلام. سلطنة عمان.

11. جين إم. راسيل (2001). الاتصال العلمي في بداية القرن الحادي والعشرين. مستقبليات، العدد 168.

12. ديانا جي أوبلنجر ورتشارد إن. كاتز (2006). تجديد الإدارة: تهيئة الكليات والجامعات للقرن الحادي والعشرين. ترجمة: سميح أبو فارس، الرياض: مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية.

13. رجاء إبراهيم سليم (2005). سياسة الابتعاث للخارج، دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، المنعقد في جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية في الفترة من 14-17 فبراير.

14. رضا إبراهيم المليجي (2009). إدارة المعرفة كمدخل لضمان جودة مؤسسات التعليم الجامعي: دراسة حالة على جامعة بنها، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، بكلية التربية ببنها، جامعة بنها.

15. رضا إبراهيم صالح (2009). رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات. المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية تحت عنوان "نحو أداء متميز في القطاع الحكومي. معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية. في الفترة من 1-4 نوفمبر.

16. سعيد طه محمود(2000). الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي العوامل والملامح والمتطلبات. مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق، العدد (34).

17. شيلا تراهير (2013). تدويل المناهج الدراسية، المفاهيم وممارسة العمل. مشروع تمباس، المفوضية الأوربية.

18. عادل زايد (2003). الأداء التنظيمي المتميزة: الطريق إلى منظمة المستقبل. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

19. عاشور مزريق ونعيمة قويدري (2011). دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال. الملتقي الدولي الخامس حول "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية لعلوم التسيير، جماعة حسيبة بن بو علي شلف، الجزائر، 13-14 ديسمبر.

20. عبد الفتاح جاسم زعلان (2004). دور المقارنة المرجعية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء. العراق.

21. علي السلمي (2003). تطور الفكر الإداري. القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع.

22. علي ثجيل وسليمة طبايبية (2013)دور التسيير الاستراتيجي للرأس المال الفكري في دعم تنافسية للمؤسسة في ظل اقتصاد المعرفة. الملتقى الدولي الخامس حول "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية لعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي شلف، الجزائر،13- 14 ديسمبر.

23. علي ليلة (2004). التحولات الاجتماعية والتعليم العالي في مصر طبيعة العلاقة المتبادلة"، المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية، التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، المنعقد بمركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جماعة القاهرة.

24. فرانسسيكو لوبيز (2003). العولمة والتعليم، مستقبليات، 33 (3).

25. فريد النجار (1998). إستراتيجية التسويق العالمي بالجامعات. دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومي الأول التسويق الخدمات الجامعية. المنعقد في جامعة القاهرة. في الفترة من 18-19 مارس.

26. قبطان شوقي (2010). إدارة التميز: الفلسفة الحديثة لنجاح المنظمات في عصر العولمة والمنافسة، الملتقي الدولي الرابع المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات في الدول العربية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 9 نوفمبر.

27. مجموع اللغة العربية (1998) المعجم الوسيط. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

28. المجلس الأعلى للجامعات بمصر، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي (2001). تقرير حول التعليم الجامعي في مصر والرؤية المستقبلية لتطويره. القاهرة.

29. المجالس القومية المتخصصة (2001). صيغ ونماذج جديدة للتعليم الجامعي والعالي. الدورة الثامنة والعشرين، (سبتمبر 2000- يونيه 2001)، القاهرة.

30. محمد أحمد عوض (2002).دراسة مقارنة لبرامج التربية الدولية في كل من مصر واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (26).

31. محمد حسنين عبده العجمي (2003). التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد 52.

32. محمد حسنين عبده العجمي (2014). نموذج مقترح لتحقيق الميزة التنافسية بجامعة طيبة في ضوء الأساليب الإدارية المعاصرة، بحث مقدم لعمادة البحث العلمي. جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.

33. محمد اللوقان (2011). إدارة التميز التنظيمي في الجامعات الحكومية السعودية: تصور متقرح في ضوء المعايير الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية، جامعة أم القرى.

34. معالي فهمي حيدرة (2007). نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة لتنافسية. القاهرة: الدار الجامعية للنشر.

35. منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو 1998). التعلم العالي في القرن الحادي والعشرين "الرؤية والعمل. التقرير النهائي للمؤتمرات العالمي للتعليم العالي، المنعقد في باريس. في الفترة من 5-9 أكتوبر.

36. المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم (الايسكو 2008) خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، التربية والتعليم العالي والبحث العلمي. تونس.

37. منظمو التنمية الاقتصادية والتعاون، بالاشتراك مع البنك الدولي (2010) مراجعة لسياسات التعليم العالي: التعليم العالي في مصر، النسخة المعربة، القاهرة.

38. نزيه قسيس وتريز انجل (1999) قاموس هاراب. القاهرة: دار العرب للبستاني.

39. الوحدة الأوربية لشئون التعليم العالي بالمملكة المتحدة البريطانية(2013). دليل التعليم العالي في المملكة المتحدة والشراكة مع الجامعات.

40. وزارة التعليم العالي بمصر (2006). البعثات العلمية كونت جسور الاتصال بين مصر والحضارة الغربية ودعمتها. مجلة تصدر عن المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة.

41. وزارة التعليم العالي بمصر (2009). دليل التعليم العالي في مصر. القاهرة.

42. وزارة التعليم العالي بمصر (2010). أفاق تطوير التعليم العالي. مجلة تصدر عن المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة.

43. وزارة التعليم العالي بمصر (2012). دراسة استشرافية للتعليم في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 في إطار رؤية استراتيجية للهيكل والمحتوى والمنهج للتعليم العالي، الإدارة العامة للبحوث الثقافية بوزارة التعليم العالي المصرية، القاهرة.

44. وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية (2012). التعليم العالي وحراك الطلاب الدوليين في اقتصاد المعرفة العالمي. مرصد التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية.

45. يوسف سيد محمود (2001). الجامعة والتفاعل مع ظاهرة العولمة: دراسة تحليلية نقدية، مجلة التربية والتنمية، العدد 24.

46. يوسف سيد محمود (2008). أزمة الجامعات العربية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

47. Al-Sukkar, Ahmad Saleh (2013).The Effect of Social Responsibility in Achieving Competitive Advantage, International Journal of Business and Social Science, 4(5)

48. Altbach, P. & Knight, J. (2007). The internationalization of higher education: motivations and realities. Journal of Studies in International Education, 11 (3/4).

49. Association of International Educators (2013). Internation-alization of Higher Education Practices and Priorities: Survey Report, France.

50. Biggs, J.B. (2011). Teaching for quality learning at university. 2nd ed. Buckingham: SRHE/Open University.

51. Birute, Mockiene (2001). Transnational Higher Education in Lithuania. International Higher Education. No.24.

52. Black, Adrian Gallup(2004). International Student Mobility :Project Atlas, International Higher Education,. Blum, N. & Bourn, D. (2013). Global perspectives for global professionals in the UK: Engaging students within engineering and health. Compare, 43 (1).

53. Cambridge University(9/8/2014). "International Studies", available at: http://www.cam.ac.uk/web?auerv=Centre%20ofi/o20I ntem ational%20Studies.

54. Chan, Wendy W.Y.(2004). International Cooperation in higher Education :Theory and Practice, Journal of Studies in International Education,8(1).

55. Childress, L. K. (2009). Internationalization Plans for Higher Education Institutions. Journal of Studies in International Education, 13(1).

56. Clifford, V. (2009). Engaging the disciplines in internationalizing the curriculum. International Journal for Academic Development, 14 (2).

57. Crossley, M. (2000). Bridging cultures and traditions in the reconceptualisation of comparative and international education. Comparative Education, 36 (3).

58. Dzvimbo,K.P.(2013).Globalization and the internationalization of higher education in sub-Saharan Africa, South African Journal of Education, 33(3).

59. Education Audiovisual and Culture Executive Agency (2014) The Main Achievements of The Tempus Programme in The Southern Mediterranean 2002-2013, The Tempus Unit, Bruxelles.

60. European commission (2009). The Bologna Process in Higher Education in Europe, Luxembourg.

61. Grant Harman. (2005).Intemationalization of Australian Higher Education: A Critical Review of Literature and Research. Studies in Comparative Education. 16(2).

62. Green, Madeleine (2011). Internationalization of U.S. Higher Education In a Time of Declining Resources. Report commissioned by Australian Education International, Adelaide. Australia

63. Hoffinan, Nicole P. (2014). An Examination of the "Sustainable Competitive Advantage" Concept: Past, Present, and Future. Journal of Management Studies, 31 (3)

64. Jones, Glen A. (2013). Internationalization and Higher Education Policy in Canada .Toronto: New Press.

65. Kasasbeh, Emad Ali (2014). The Impact of Business Ethics in The Competitive Advantage in The Cellular Communications Companies Operating in Jordan, European Scientific Journal, 10(10).

66. Knight, Jane (2003). Internationalization of Higher Education Practices and Priorities :2003 IAU Survey Report, International Association of Universities, France.

67. Knight, Jane (2013). A Model for the Regionalization of Higher Education: The Role and Contribution of Tuning.Tuning Journal for Higher Education , Issue No.l,

68. Leask,B.& Bridge,C.(2013).Comparing internationalization of the curriculum in action across disciplines: Theoretical and practical perspectives. Compare, 43 (1).

69. Mertova, P. & Green, W. (2010). Internationalizing teaching and learning: Perspectives and issues voiced by senior academics at one Australian universitv.www.proceedings.com.au/isana/docs/2010/ paper mertova.pdf.

70. Ministry of Higher Education Malaysia (2011). Internation-alization policy for higher education Malaysia .

71. Mowery, David C.(2012). The Changing Role of Universities in the 21st Century U.S. R&D System. The 26th Annual AAAS Colloquium on Science and Technology Policy, Washington D.C., 3-4 May .

72. Rudzri, Romulad E.J.(2004). The Application of A strategic Management Model to the Internationalization of Higher Education Institutions, Higher Education, 29(4).

73. Samuel, Paul (2014). Internationalization of Higher Education: Strategic Implications. Economic & Political Weekly, Volxliv(9).

74. The Information Network on Education in Europe(Eurydice.2008). Higher Education Governance in Europe Policies, structures, funding and academic staff, European Unit, Belgium.

75. The Ministry of Education, Culture, Sport, Science and Technology (2008). The development of Education in Japan (2005-2008); National Report of Japan.

76. Turpin, Tim and Other (2002). The Internationalization of Higher Education: Implications for Australia and its Education Clients. Minerva, No.40.

77. UNESCO(2009). The Conclusion of Fourth Conference under Title: The New Dynamics of Higher Education and Research for Societal Change and Development, Paris, 5-8 July.

78. Williams, Sherri(2008). Internationalization of the Curriculum: A Remedy for International Students' Academic Adjustment Difficulties?, In partial fulfillment of the requirements of Master degree in Education, Faculty of Education, Memorial

University of Newfoundland, Newfoundland and Labrador.

79. Yang,R.(2002).University internationalisation: its meanings ,rationales and implications. Intercultural Education, 13(1).

80. Zaharia, Sorine, E. & Gibert, Emest(2005).The Entrepreneurial University in the Knowledge Society, Higher Education in Europe, (30) 1.